AR	**قراءة تحليلية لواقع الصيرفة في البنوك الجزائرية**
FR	***Lecture analytique de la réalité bancaire dans les banques algérienne***
ENG	***Analytical reading of the reality of banking in the Algerian bank***

د. وليد بيبي
Walid BIBI
المركز الجامعي البيض –الجزائر
walid_mp5@yahoo.fr

د. سعاد شعابنية
Souad CHAABNIA
جامعة قالمة –الجزائر
Souad.chaabnia@gmail.com

د. حليمة حكيمي
Halima HAKIMI
جامعة سوق أهراس –الجزائر
h.hlimi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018-04-17 **تاريخ المراجعة**: 2018-05-12 **تاريخ القبول**: 2018-06-13

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في المرجعية التاريخية لتطور النظام البنكي الجزائري، إضافة إلى رصد واقع العمل المصرفي في وقتنا الراهن ومدى مسايرته للتغيرات المصرفية العالمية من جهة والتحديات التي تواجهه من جهة أخرى، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد خلص الباحثون إلى أن الواقع الغير مطمئن الذي يعيشه القطاع البنكي الجزائري يدل على حقيقة واحدة وهي وجوب إعادة هيكلته بطريقة تضمن إعادة هيكلة جوانبه التشريعية بصفة أساسية ثم التنظيمية والإدارية فالرقابية قبل التفكير في الدعم المالي وفقط، لأن هذا الدعم لن يؤدي إلا إلى تبذير المال العام بسبب سوء التسيير.

الكلمات المفتاحية: القطاع البنكي الجزائري، بنوك عمومية، الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

Abstract: *This study aims to investigate about the historical references of Algerian banking system evolution by showing its development and stages of development as well as the various reforms it has undergone, this system was an inevitable extension of the French banking system with all its characteristics and components, Algeria then possessed a wide network of banks based on the liberal, the institutions of this system were considered the most advanced financial institutions compared to all other colonies, by 31 December 1962, independent Algeria had the necessary legal and institutional tools to extend its monetary sovereignty, the Central Bank of Algeria, In its first step towards imposing full sovereignty over the sector, Algeria has worked to nationalize foreign banks to eliminate duplication in the sector, part of it is a foreign banking institution based on a liberal basis and the other part is national based on a socialist basis, in its second step towards reform, some amendments and reforms were introduced at the level of monetary and banking policy by establishing the Board of Loans and a technical body for banking institutions in 1971, In the context of the transition from the market-oriented economy, Law 86/12, or the so-called Bank and Loan Law, was enacted, which reduced the role of the Treasury in the field of investment financing and gave the real role of the Central Bank as a bank for banks, this was followed by Law No. 88/06 amended and completed in 1988 aimed at the independence of banks and financial institutions and opened the way for the establishment of private banks. And an attempt to liberalize the financial and banking system by removing obstacles to foreign investment and putting an end to administrative intervention in this sector, a new banking law was introduced in 1990, Law 90/10, the so-called Monetary and Loan Law, banks and the development of a new control mechanism.*

This study aims to monitor and analyze the reality of banking work in the current time and its extent to the global banking changes on the one hand and the challenges facing it on the other, through analysis:

- The quality of the applicable regulatory system and the extent of its compliance with the standards of solvency.

- Effectiveness of human resources in the banking sector.

- Banking competition in Algeria.

- Quality of banking services provided.

- The amount of liquidity employed in Algerian banks.

- The quality of payment systems and communication networks in Algerian banks and their relevance to global developments.

- The size of the assets of Algerian banks.

We have relied on descriptive approaches and analytical approaches to achieve our objectives.

This study concluded that the unsatisfactory reality of the Algerian banking system in general and the Algerian banking sector in particular indicates the fact that it must be restructured in such a way as to ensure the restructuring of its legislative, organizational and administrative aspects.

The competitive reality of Algerian banks requires decision makers to stop the privileges granted to public banks - mainly financial support in the context of bank financial clean-ups - and to work hard to create the right conditions and adopt rational and effective strategies and methods that support their competitive position.

Key words: *Algerian Banking sector, public banks, Islamic monetary in Algeria.*

مقدمة:

كانت الجزائر دولة مستعمرة من قبل الإستعمار الفرنسي، وبعد استقلالها ورثت بعض من البنوك التي كانت تعمل لصالح اقتصاد الدولة المستعمرة، فعملت على تأميم هذا الموروث، لتبدأ سلسلة الإصلاحات المتتالية لتطوير هذه البنوك الهشة الموروثة والمؤممة من جهة واستحداث بنوك تحمل راية السيادة الوطنية من جهة أخرى.

إن القطاع المصرفي لدولة الجزائر المستقلة على غرار بقية القطاعات المصرفية للدول المغاربية يعتبر حديث النشأة مقارنة بمعظم القطاعات المصرفية لباقي دول العالم، وهو يعاني لغاية اليوم من ضعف وهشاشة هياكله بسبب حداثته من جهة وضعف جانبه التأطيري والتشريعي من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى قصور موارده المادية والبشرية.

من خلال ما سبق يتبلور لنا إشكال هذه الورقة البحثية والمتمثل في:

ما هو واقع الصيرفة في البنوك الجزائرية؟ وما التحديات التي تواجهها؟

وللإجابة على الإشكال السابق ارتأينا صياغة الفرضية الآتية:

نظرا لحداثة القطاع المصرفي الجزائري فهو يعاني من الكثير من النقائص هذه الأخيرة التي تحول بينه وبين رقيه للمستوى التنافسي المطلوب من جهة، وتفرض عليه مجموعة من التحديات من جهة أخرى.

نهدف من خلال ورقتنا البحثية هذه الى تبيان نشأة وتطور القطاع المصرفي الجزائري من حيث هياكله والإصلاحات التي مرت به، وكذا تطور مؤشرات وساطته المالية وجملة التحديات التي تواجهه، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا–نشأة وتطور القطاع البنكي الجزائري؛

ثانيا–مؤشرات الوساطة للقطاع البنكي الجزائري؛

ثالثا–واقع العمل المصرفي في الجزائر والتحديات التي تواجهه.

أولا– نشأة وتطور القطاع البنكي الجزائري:

كان القطاع البنكي الجزائري امتدادا حتميا للنظام الفرنسي بكل خصائصه ومقوماته، حيث أن الجزائر امتلكت شبكة واسعة من البنوك القائمة على الأساس الليبرالي وقد كانت تضم 24 بنكا أجنبيا قبل الاستقلال، هذه البنوك كانت تعتبر بمثابة المؤسسات المالية الأكثر تطورا مقارنة بأية مستعمرة أخرى[1]، ومع حلول تاريخ 31 ديسمبر 1962[2]، كانت للجزائر المستقلة أدواتها القانونية والمؤسساتية اللازمة لبسط سيادتها النقدية حيث تم إنشاء بنك الجزائر المركزي.

إن الامتداد التاريخي لبنك الجزائر يعود إلى الفترة الاستعمارية، حيث تم إنشاؤه كأول مؤسسة مصرفية في ظل الاحتلال الفرنسي بموجب القانون الصادر في19 جويلية 1843، ثم تحول إلى ما يعرف بالبنك الجزائري التونسي في سنة 1949 وكان له في هذه المرحلة حق الإصدار بالنسبة لكلا البلدين (الجزائر وتونس) وتحديد أسعار الفائدة و سقف إعادة الخصم والرقابة على البنوك، و بعد استقلال تونس فقد حق العمل في البلدين – ليكون فيما بعد النواة الأساسية التي أنشئ منها البنك المركزي الجزائري غداة الاستقلال في أول جانفي 1963–. وقد تركز نشاط النظام المصرفي خلال هذه المرحلة بالخصوص في الجهة الشمالية للبلاد، بحيث أنشئت بنوك تجارية والتي كانت معظمها فروعا لبنوك فرنسية وأوربية بالإضافة إلى بعض المؤسسات التمويلية والتي تعرف بالمؤسسات التعاضدية.

تميزت مرحلة الإستدمار بتبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي الذي كان يتصف أو يعتبر نظاما اقتصاديا رأسماليا يجعل من المنافسة والحرية قواعد أساسية له، لذا كانت معظم المؤسسات المالية والمصرفية كفروع لبنوك أو لمؤسسات مالية فرنسية أو أوربية، حيث يمكن أن نميز بين قطاعين بارزين: قطاع مالي ومصرفي متطور وهو الذي كان في خدمة الاقتصاد الفرنسي والأوربي، وقطاع مصرفي ومالي تقليدي يقوم بتمويل الاقتصاد المحلي.[3]

في سنة 1963 تم إنشاء أول صندوق وطني باسم الصندوق الوطني للتنمية ليصبح فيما بعد باسم بنك التنمية، وبعدها بسنة تم إصدار العملة الوطنية الجزائرية والمتمثلة في الدينار الجزائري والصندوق الوطني للتنمية وصندوق التوفير والاحتياط[4]، وقد عملت الجزائر في أول خطوة لها نحو فرض سيادتها الكاملة على القطاع سنة بتأميم البنوك الأجنبية للقضاء على الازدواجية في القطاع فجزء منه عبارة عن مؤسسات أجنبية بنكية قائمة على أساس ليبرالي والجزء الأخر وطني قائم على أساس اشتراكي.[5]

وفي خطوتها الثانية نحو الإصلاح تم إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على مستوى السياسة النقدية والمصرفية بإنشاء مجلس القروض وهيئة تقنية للمؤسسات البنكية وذلك سنة 1971[6] ، أما في منتصف الثمانينيات وتحت وطأة أزمة النفط فقد عمدت الجزائر القيام بإصلاحات مصرفية هيكلية تماشيا والتطورات التي يعرفها اقتصاد البلاد في إطار التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في قانون 12/86 أو ما يعرف بقانون البنك والقرض سنة 1986[7]، و الذي قلّص من دور الخزينة العمومية في مجال تمويل الاستثمارات وأعطى الدور الحقيقي للبنك المركزي كبنك للبنوك، لكن هذا القانون لم يكن يخلو من النقائص، حيث جاء على إثره القانون رقم 06/88 المعدل والمتمم له سنة 1988 والرامي إلى استقلالية البنوك والمؤسسات المالية والسماح لها باللجوء إلى الجمهور وطلب الديون الخارجية في إطار الائتمان طويل الأجل، وكذا فتح المجال أمام إنشاء بنوك خاصة.[8]

- لقد كان القانون رقم 06/88 يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال الآتي:
  - تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها؛
  - تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني؛
  - السماح للبنوك العامة بتقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛
  - عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوظيف المصرفي؛
  - إلغاء النظام المصرفي الخاص بترخيص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.

وفي إطار استقلالية المؤسسات تقيد تعامل المصرف مع المؤسسات الاقتصادية العمومية، فأصبحت تراعي في تعاملها عامل المردودية والمخاطرة وأصبحت المصالح متسلحة بعدة صلاحيات منها معالجة ملفات الطالبين للاستثمارات وكذا التفاوض بين المصرف والمتعاملين الاقتصاديين.[9]

- ومحاولة منها لتحرير النظام المالي والمصرفي من خلال إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي ووضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي والمصرفي الذي ولد تضخما كبيرا في البلاد عملت الجزائر على استحداث قانون مصرفي جديد سنة 1990 وهو قانون 10/90 أو ما يعرف بقانون النقد والقرض، وقد اعتبر هذا القانون بمثابة الانطلاقة الجوهرية لإصلاح البنوك واستحداث جهاز جديد للرقابة عليها تمثل في لجنة الرقابة المصرفية[10] ، وقد جاء هذا القانون حاملا في طياته العديد من الأهداف الرامية إلى[11]:

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي:** إن قانون النقد والقرض يتيح للأجانب تحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية الغير مخصصة للدولة أو مؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب نص قانوني وتشير المادة 183 من قانون النقد والقرض إلى أن مجلس النقد والقرض يحدد بموجب نظام يصدره كيفية إتمام هذه التمويلات مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:
  - خلق فرص عمالة وترقية الشغل؛

- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- الاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية؛
- تطوير الأساليب التكنولوجية للاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

ورخص القانون ولأول مرة للأجانب الذين أتيحت لهم الفرصة للاستثمار في الجزائر بنقل أموالهم إلى الخارج بالعملة الصعبة على أن تكون ذات علاقة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183 من القانون، وتتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها الجزائر.

- **وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي و تكريس مبدأ استقلالية البنك المركزي:** بعد صدور القانون رقم 01/88 والمتضمن استقلالية المؤسسات العمومية ثم القانون رقم 06/88 المعدل والمتمم للقانون رقم 12/86 والمتضمن البنوك والقرض تم تكريس مبدأ استقلالية البنوك وعلى رأسها بنك الجزائر، إذ أصبح هذا الأخير هو من يتولى السياسة النقدية والمالية للدولة لكن هذه الاستقلالية لم تكن مطلقة إلى غاية مجيء قانون النقد والقرض الذي كرس بصورة واضحة وصريحة استقلالية البنك المركزي، وقد كلف هذا البنك بتنظيم الحركة النقدية وتوجيه ومراقبة حسن سير التعهدات المالية مع الخارج وكذا ضبط سوق الصرف.[12]

رد الاعتبار للبنك المركزي: إن نظام التمويل المعتمد قبل الإصلاحات الذي يتبع أسلوبا مركزيا في تخصيص الموارد جعل من البنك المركزي الجزائري قاعدة خلفية لإمداد الخزينة بالنقود لتمويل الاستثمارات المسجلة في الخطة مما تسبب في فقدانه لدوره كمركز فعلي لإحداث العملة والقرض وعدم تمكنه من الإشراف الحقيقي على إدارة السياسة النقدية وتسيير نظام التمويل.

وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن بمقدور البنك المركزي الجزائري أن يلعب دورا حاسما في ضبط الأمور لأنه لا يملك الوسائل القانونية لذلك، فكان واجبا أن يعاد له الاعتبار من خلال قانون النقد والقرض لتسيير وتوجيه السياسة النقدية داخل المنظومة الكلية للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، وفعلا بمجيء هذا القانون استرد البنك المركزي دوره كمركز لنظام التمويل بعدما كانت الخزينة تقوم بهذا الدور مما سهل في بلورة الاتجاه الجديد لدور نظام التمويل ومستقبله.

وإلى جانب المهام التقليدية التي يتكفل بها البنك كمتعهد للإصدار بإنفراده بحق إصدار العملة وكبنك للبنوك من خلال علاقاته مع البنوك التجارية، وكبنك للحكومة من خلال علاقته مع الخزينة أصبح يؤدي دورا أساسيا في الدفاع عن قيمة النقود خارجيا وذلك بالعمل على استقرار سعر الصرف وطبعا هذه المهمة تستدعي منه أن يكون يتحكم بصفة تامة ومستقلة في تسيير وإدارة السوق والسياسة النقديتين.

- **إحكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي:** جاء قانون النقد والقرض ليعزز سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي وذلك لضمان تحكمه في تنفيذ السياسة النقدية وتغييرها بشكل فعال، إذ أن عدم استجابة البنوك لتوجهات البنك المركزي يعني بالتأكيد عدم تحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة، وفي نفس الإطار جاء القانون ليوضح بالتفصيل مهام وصلاحيات لجنة الرقابة

المصرفية – التي أنشئت بموجب قانون 1986المتعلق بنظام البنوك–، وكذا مهام وواجبات وصلاحيات مجلس النقد والقرض.

- **دعم الثقة في البنوك لتعبئة المدخرات:** وضع البنك المركزي قواعد ومعايير عدة تنظم النشاط البنكي نظرا لأن نشاط البنوك قائم أصلا على دعم ثقة المودعين بها، والمعايير المقصودة هنا هي تلك الواردة في المادة 92 من قانون النقد والقرض والتي ألزمت البنوك والمؤسسات المالية باحترامها بشكل دائم بهدف ضمان سيولتها وقدرتها المالية اتجاه الغير ولاسيما اتجاه المودعين وكذا ضمان توازنها، وتتمثل هذه المعايير والقواعد التنظيمية في:
  - النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات؛
  - نسب السيولة؛
  - النسب بين الأموال الخاصة والتسهيلات الممنوحة لكل مدين؛
  - النسب بين الودائع والتوظيفات؛
  - استعمال الأموال الخاصة؛
  - توظيفات الخزينة والمخاطر بشكل عام.

وفي إطار تدعيم الثقة في البنوك أجبر القانون البنوك وفق المادة 169 بالاحتفاظ بسرية حسابات الزبائن أمام أي جهة إلا إذا صدر حكم قضائي يسمح بالاطلاع عليها، وقد سمح هذا الوضع الجديد بتوفير ظروف أكيدة لتحسين مستوى أداء البنوك فيما يخص تعبئة الموارد المالية وتوزيعها، كما استطاع أن يحد من ظاهرة التسرب النقدي خارج النظام المصرفي.

- **تنظيم عملية الائتمان بالشكل الذي يحافظ على أموال البنوك ويضمن ألا يقدم الائتمان إلا للزبائن الذين يستحقونه:** يجبر قانون النقد والقرض البنوك والمؤسسات المالية على احترام ضوابط التسيير الفعال بهدف ضمان توازنها المالي والمحافظة على أموال الغير، وفي هذا الإطار شدد مجلس النقد والقرض بأن تلتزم البنوك بالقواعد والأعراف المصرفية المستقرة في مجال منح الائتمان وخاصة مراعاة ارتباط قرارات منح التسهيلات الائتمانية بأغراض معينة وأن يتم متابعة استخدام هذا الائتمان في حدود هذه الأغراض، و قد ألزم القانون كافة البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل داخل التراب الوطني بالانخراط في مركز المخاطر للبنك المركزي واحترام قواعد أدائه، كما يفرض عليها تقديم تصريح خاص بكل القروض الممنوحة إلى العملاء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، ويبلغ البنك المركزي جميع الهيئات المالية المعلومات الخاصة بالزبائن، ولا يمكن لها أن تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركز المخاطر إلى زبون جديد إلا بعد استشارته مسبقا.

وفي إطار برنامج الإصلاح الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994–1998)، عرف القطاع المصرفي بعض الإصلاحات التي شجعت على إقامة مؤسسات بنكية تابعة للقطاع الخاص بهدف تعزيز المنافسة، بالإضافة إلى رفع نسب الملاءة البنكية تماشيا ومقررات بنك التسويات الدولية (مقررات بازل).

لكن مع بداية سنة 2003 عرف القطاع المصرفي الجزائري هزة قوية إثر فضيحة إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، هذه الهزة التي أرجعها الاقتصاديون إلى عدم احترام البنوك الخاصة للقواعد الاحترازية التي قررتها لجنة بازل من جهة، ومن جهة ثانية عدم فعالية الأجهزة والأدوات الرقابية التي يديرها البنك المركزي من جهة أخرى، وفي شهر أوت من نفس السنة صدر الأمر الرئاسي 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض والذي منح البنك المركزي استقلاليته عن الحكومة في رسم السياسات النقدية وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية.[13]

استمر بنك الجزائر ومجلس القرض واللجنة المصرفية في العمل بجدية لدعم الإشراف المصرفي وجعله مطابقا للمعايير العالمية، حيث قام بنك الجزائر المركزي بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار وتم وضع سنة 2007 عملية متابعة للمصارف عن طريق اختبارات المقاومة بالإضافة إلى مؤشرات الصلابة، أما خلال سنة 2010 فقد تم مواصلة وإتمام جزء كبير من نظام تنقيط البنوك ليستجيب مع المقاييس الدولية، وقد تم اختبار هذا النظام سنة 2012 على بنكين احدهما عام والآخر خاص ثم تم تعميمه سنة 2013 على باقي البنوك.

وقد واصلت الجزائر في سنة 2014 جهودها لتعزيز وتوطيد شروط ممارسة العمل المصرفي وحماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية، حيث تم تنقيح اللوائح التحوطية لتأخذ في الاعتبار جميع معايير بازل الثانية وبعض التوصيات الواردة في بازل الثالثة والامتثال لها من خلال تقييم نتائج اختبار نظام تنقيط البنوك سابق الذكر.

ثانيا– مؤشرات الوساطة للقطاع البنكي الجزائري:

يتشكل النظام المصرفي الجزائري من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية[14]، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، وتقوم البنوك الجزائرية بجمع الموارد من الجمهور وتوزع قروض للزبائن بصفة مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها كما تقوم بعمليات مصرفية أخرى ملحقة[15]، في حين تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الموارد من لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع، ولمعرفة مدى قيام البنوك بالمهام المسندة إليها من خلال وساطتها البنكية سنوضح فيما يلي هيكل القطاع المصرفي الجزائري وأهم مؤشراته المالية.

1– هيكل القطاع البنكي الجزائري:

يضم القطاع البنكي الجزائري حاليا برئاسة البنك المركزي شبكة للبنوك تمثل 20 بنكا تجاريا ومتخصصا بما فيها البنوك الأجنبية والوطنية، العامة والخاصة، وتهيمن البنوك العمومية على هذا القطاع من خلال عدد وكالاتها وقيمة قروضها المقدمة [16]والبالغة نسبة 85%، وودائعها المجمعة والبالغة نسبة 90% من إجمالي الودائع المقدمة، وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للبنوك الجزائرية 1328 فرعا، أما عدد الموظفين العاملين في هذا القطاع فقد بلغ 3500 موظف[17].

والجدول الأتي يوضح عدد هذه البنوك:

الجدول رقم(01): تطور عدد البنوك الجزائرية من سنة 2008 إلى غاية سنة 2013

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بنوك عامة	6	6	6	6	6	6
بنوك خاصة أجنبية	13	13	13	13	13	13
بنوك مختلطة	1	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي الجزائري:
http://www.bank-of-algeria.dz

وندرج في الجدول الآتي قائمة بأسماء البنوك العاملة في الجزائر وتوزعها حسب نوعها:

الجدول رقم (02): توزَع البنوك العاملة في الجزائر حسب نوعها حتى سنة 2015

بنوك تجارية محلية	بنوك عربية		بنوك أجنبية
	تجارية	إسلامية	
البنك الخارجي الجزائري	فرنس بنك	بنك البركة	سيتي بنك
البنك الوطني الجزائري	البنك العربي	المؤسسة العربية الاسلامية	بنك ناتكسيس
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الخليج	بنك السلام	سوسيتيه جينيرال
بنك التنمية المحلية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل		*HSBC*
القرض الشعبي الجزائري			*BNP Paribas*
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط			*Crédit Agricole*
ترست بنك			

Source : http://www.bank-of-algeria.dz

2- المؤشرات المالية للقطاع البنكي الجزائري:

حقق القطاع البنكي الجزائري تطورا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بمواكبته لكل ما هو حاصل من تغيرات على المستوى التكنولوجي والتشريعي العالمي، ولكن على الرغم من هذه الانجازات لا يزال أمامه الكثير من العمل إذا ما قورن بالقطاعات البنكية لدول عربية أو الدول الأجنبية الأخرى.

والجدول الآتي يبين لنا مؤشرات الوساطة المالية للقطاع البنكي الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2014:

الجدول رقم(03): تطور مؤشرات الميزانية المجمعة للقطاع البنكي الجزائري بالمليار دولار خلال الفترة(2008-2014)

	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
الموجودات	103	109	107	122	123	130	149
الودائع	70	66	72	85	85	97	111
القروض	38	43	44	50	55	82	100
القواعد الرأسمالية	4,5	6,6	7,2	8,3	8,5	9,1	10,46

* المعطيات مأخوذة من الإحصائيات المنشورة على موقع صندوق النقد العربي.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على موقع اتحاد المصارف العربية وصندوق النقد العربي :
http://www.uabonline.org
http://www.amf.org.ae

من الجدول السابق يتضح لنا أن ودائع القطاع المصرفي الجزائري عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2008-2014)، وقد بلغت خلال عام 2014 حوالي 111 مليار دولار محققة نسبة نمو تقدر بـ 14,5% مقارنة بسنة 2013، أما بالنسبة لمجموع القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص معا فقد بلغت حوالي 100 مليار دولار سنة 2014، بزيادة قدرت بـ 20,4% وهي النسبة الأكثر نموا منذ سنة 2008، حيث بلغت مثلا نسبة نموها 14,8% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

الموجودات والقواعد الرأسمالية المتمثلة في رأس المال والاحتياطات بدورها أيضا عرفت تطورا ملحوظا ومستمرا منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2014، وبلغت نسبة تغيرها في سنة 2014 ما يقدر بحوالي 14,7% مقارنة بسنة 2013.

3-واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل ثلاثة مؤسسات مالية إسلامية عربية وهي: بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، والمؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 وبنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008، ويدرس بنك الجزائر حالياً مجموعة من المقترحات تحضيرا للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي لتساهم في زيادة الادخار المحلي وفي توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر سنة 2013، أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية. وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013، حيث بلغ حجم أصول بنك البركة في الجزائر 2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار.

ثالثا- واقع العمل المصرفي في الجزائر والتحديات التي تواجهه:

إن النظرة الشاملة الغير مطمئنة للبنوك الجزائرية تفرض على أصحاب القرار السعي بجد نحو صياغة إستراتيجية فعالة تخدم هذه البنوك بصفة خاصة وتفعل دورها الاقتصادي التنموي في البلد بصفة عامة، فالدعم المالي الممارس والمستمر للبنوك العمومية- حيث وصل المبلغ المخصص لإعادة رسملة البنوك العمومية 42 مليار دينار سنة 2016، وهو ما يساهم أساسا في تطهير ديونها قبل الدعم لأصولها أو زيادة مواردها [18]- يمكن أن يمنح الطمأنينة في قلوب الكثير من المسؤولين، لكن إلى متى يبقى هذا الدعم الذي يغطي أعين أصحاب القرار عن اتخاذ التدابير العلمية السليمة والملائمة في التسيير للرقي بقطاعنا البنكي وليس التغطية والتستر على عيوبه خوفا من فضيحة الإفلاس؟، إن هذا الدعم شجع

بطريقة غير مباشرة على تفشي ظاهرة الاختلاسات التي تشهدها البنوك الجزائرية وتحديدا وكالاتها، فالواقع الذي يعيشه القطاع البنكي الجزائري يدل على حقيقة واحدة وهي وجوب إعادة هيكلته بطريقة تضمن إعادة هيكلة جوانبه التشريعية بصفة أساسية ثم التنظيمية والإدارية فالرقابية قبل التفكير في الدعم المالي وفقط، لأن هذا الدعم لن يؤدي إلا إلى تبذير المالي العام بسبب سوء التسيير.

كما أن الواقع التنافسي للبنوك الجزائرية يفرض على أصحاب القرار وقف الامتيازات الممنوحة للبنوك العمومية وتهيئة الظروف الملائمة لإتباع إستراتيجية تدعم موقفها التنافسي، ولعل الاندماج البنكي أحد هذه الحلول.

إن إتباع أحد البدائل الإستراتيجية المتاحة أمام البنوك تتطلب رؤية متمعنة في الأهداف المراد الوصول إليها في ظل الظروف القائمة والإمكانات المتاحة، ومن هذا المنطلق ارتأينا أن تطبيق هذه الإستراتيجية التنافسية لم يكن من عدم وإنما لأسباب واقعية وموضوعية تتمثل في المشاكل والنقائص التي تتخبط فيها البنوك الجزائرية على عدة مستويات.

1- من حيث النظام الرقابي المطبق واحترام معايير الملاءة المالية (مقررات بازل):

من خلال التعليمة رقم 74/94 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 والتي حررت معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة (***Les Règles Prudentielles***) وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال وبطريقة مشابهة تماما لما ورد في اتفاقية بازل الأولى، إلا أن تلك التعليمة دعت إلى رفع رأس مال البنوك ليصل إلى نسبة بازل العالمية على مراحل تبدأ من 4% نهاية شهر جوان 1995 وتنتهي بـ 8% نهاية شهر ديسمبر 1999.

وعلى الرغم من أن إلزام البنوك الجزائرية بهذه النسبة العالمية تأخر بسنوات عن التاريخ المحدد من قبل لجنة بازل ويرجع سبب ذلك إلى المرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري على نحو اقتصاد السوق الحر، وكذا التطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات فإن استجابتها للتعليمة سابقة الذكر كان سريعا وفي المعدلات المطلوبة وحتى أكثر منها، أما بالنسبة لبازل الثانية فقد تأخر تطبيقها إلى نهاية سنة2006 [(19)]؛ لكن الملاحظ هو محافظة البنوك الجزائرية وتحقيقها لنسب ملاءة مالية تفوق حتى النسب المطلوبة من قبل لجنة بازل، الأمر الذي جعل القطاع البنكي الجزائري يحتل سنة 2014 المرتبة الأولى من بين القطاعات المصرفية العربية من حيث نسب الملاءة المالية المحققة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التعديلات المتتالية التي أدخلت على القانون المنظم للنشاط البنكي- لا سيما بعد فضائح الإفلاس التي عرفتها البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي- تبقى ظاهرة الإفلاس هي المسيطرة على المظهر العام للبنوك الخاصة في الجزائر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على هشاشة القوانين الردعية والرقابية لعمل البنوك، وهو الأمر الذي يؤكده تفشي ظاهرة الاختلاسات في البنوك العمومية كالفضيحة التي هزت أحد وكالات البنك الوطني الجزائري المتواجدة ببوزريعة، والتي أسفرت عن اختلاس أكثر من200 مليار سنتيم، و فضيحة أحد وكالات بنك

الفلاحة والتنمية الريفية المتواجدة بالخروب ولاية قسنطينة على شكل قروض دون ضمانات لشخص واحد على مدى عشر سنوات، ليبقى مسلسل الإفلاسات والاختلاسات مستمرا ليثبت بجدارة ضعف أنظمة الرقابة المصرفية سواء الداخلية التي تمارس على مستوى البنك نفسه، أو الخارجية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك.[20]

2- من حيث فعالية المورد البشري في القطاع البنكي:

يعاني القطاع المصرفي الجزائري من نقص تأهيل العنصر البشري[21]، فمن الناحية التاريخية قام الموظفون الذين كانوا يعملون في البنوك الأجنبية المتواجدة في الجزائر بتأطير الموارد البشرية في البنوك، وقد ذهب القطاع البنكي ضحية جمود مزدوج.

لقد تطورت مهنة البنوك في العالم وتضاعفت الأدوات و المنتجات المالية بشكل كبير و بكيفية أكثر جودة، وما كان لهذا التطور أن يتم إلا عن طريق موظفين أكفاء و مؤهلين لمهنة البنوك و قادرين على استيعاب الإبداعات، إلا أنه في الجزائر يبقى التوظيف بالنسبة للموظفين الجدد معتمدا بشكل كبير على عنصر المحسوبية–الواسطة– أما بقية الموظفين في البنك فهم عبارة عن موظفين كبار في السن واصلوا مسيرتهم في هذه البنوك معتمدين على التسيير الإداري الروتيني و غير المتطور مع مهنة البنوك، وبالتالي يطلب من القطاع بذل جهود للتكيف مع التطورات الحاصلة في عالم البنوك و ضرورة تعزيز صفوفه بمستخدمين ذو مستوى عالٍ، فعلى الرغم من مجهودات الجامعة التي تعمل على تخريج دفعات بتكوين جيد ومؤهلين ليصبحوا إطارات في المستقبل، و إنشاء شركة تكوين بين البنوك غير أنها تبقى عاجزة عن توفير جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الضخمة للبنوك في مجال التكوين التطبيقي وفي جميع الفروع والمدرسة العليا للبنوك التي تم تشغيلها منذ 1996 والقادرة على تكوين متخصصين ما بعد التدرج لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من قبل البنوك التي يبدو أنها تهمل الجانب النوعي لإطاراتها، حيث بقي مستوى التأطير محدودا نوعا ما من حيث التكوين[22].

إن الموظف في البنوك الجزائرية يكرس عمله وجهده لإرضاء مديره أو مسؤوله، في حين نرى أنه في البنوك المتطورة يوجد نمط آخر من التنظيم والإدارة المشتركة (***Corporate Management***) بحيث يعمل جميع الموظفون أو المستخدمون لخدمة الزبون، فالإدارة المشتركة تساعد مديرها العام لخدمة العميل، والمدير العام يدعم الأقسام التابعة له لخدمة الزبون ومدراء الأقسام يطورون الأنظمة التي تسمح للمشرفين بتقديم خدمة جيدة للزبون، وللمشرفين مساعدة المستخدمين بأي شكل من الأشكال في خدمة هذا الزبون.[23]

نضيف إلى ما سبق أن ضعف العنصر البشري والمتعلق بقلة وضعف الخبرات البنكية الإدارية وعدم دراية العاملين في البنوك الجزائرية بأسس العمل المصرفي، مرده أيضا المفهوم السائد في كل الإدارات والقطاعات الحكومية وهو أن الموظف الذي يحضر للبنك يحضر بنية الوصول في وقت محدد لينهي بعض ساعات عمله وينصرف في آخر الدوام (هذا وبدون احتساب الوقت بدل الضائع الذي يذهب في القيل والقال باستخدام الهاتف أو مع الزملاء)، في حين أن العاملين في البنوك المتطورة يعملون

بمعنويات مرتفعة وروح مبادرة عالية؛ إن الحديث عن الكوادر البشرية يقودنا للحديث عن مسألة الحوافز والتعويضات والمكافآت، حيث لا يتقاضى العاملين في البنوك الجزائرية الأجور والتعويضات المناسبة، ونظام الحوافز لا يسمح بإسناد مهام إضافية للموظفين المتميزين.[24]

وأمام هذا التعقيد المتزايد الذي تعرفه مهنة البنكي الناتجة من عدم خلق، ابتكار أو تطوير منتجات بنكية جديدة، وارتفاع مستوى العام للمعارف الاقتصادية والمالية لدى الزبائن، على البنوك أن تبذل جهودا جبارة في مجال التكوين والتدريب لإتاحة الفرص للجيل الجديد لتطبيق أساليب المهنة البنكية المعاصرة والملحة التي يرتجيها الزبون.

3- من حيث المنافسة البنكية في الجزائر:

إن المنافسة بين بنوك القطاع المصرفي الجزائري تكاد تكون منعدمة وذلك بسبب استحواذ البنوك العمومية على حصة الأسد من مؤشرات الوساطة مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية[25]، مع العلم المسبق بعدم وجود ولا بنك وطني خاص واحد؛ أما المنافسة الحاصلة بين البنوك العمومية نفسها فهي ضئيلة بسبب توجيه هذه البنوك من قبل البنك المركزي والحكومة، وبالتالي فلا سلطة لأصحاب القرار من مديري ومسيري هذه البنوك على توجيهها أو تبني استراتيجيات من شأنها الرفع من القدرة التنافسية لهذه البنوك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المنافسة الضئيلة الحاصلة بين البنوك العمومية تشتد حدتها بين ثلاثة بنوك فقط هي (***BNA***)، (***BEA***) و(***CNEP-BANQUE***) وتقتصر منافستها على كسب أكبر حصة من السوق بالاستحواذ على أكبر قدر من الموارد ومنح أكبر حجم من الائتمان.[26]

4- من حيث نوعية الخدمات المصرفية المقدمة: بشكل عام تتميز الخدمات البنكية في الجزائر بـ[27]:

-خدمات تقليدية لا تتماشى ومتطلبات التطور الحاصلة في المجتمع، ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية المئات من الخدمات لاتصل الجزائر إلى مستوى 40 خدمة؛

-ثقل الإجراءات والبيروقراطية في المعاملات، فدراسة ملف طلب قرض مثلا في بنك عمومي تستغرق عدة شهور في حين لا تستغرق مدة الأسبوع في بنك أجنبي في الجزائر كبنك سوسيتي جنرال؛

-عدم التجاوب مع شكاوى العملاء، فبالرغم من أن الشكاوى التي تقدم في البنوك المتطورة تعتبر من بين المؤشرات الدالة على مدى جودة الخدمات البنكية المقدمة للعملاء ومستوى رضاهم عنها، والتي تسمح باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أي عقبة تقف في وجه رضا عملاء البنك، نجد أنه على مستوى البنوك الجزائرية يقابل العاملون وحتى مديرو البنوك شكاوى العملاء بكثير من التذمر والانزعاج، بحيث يتم تجاهلها في كثير من الأحيان أو حتى قد تتم مواجهتها بكلام غير لبق ومعاملة تتصف بالفضاضة والخشونة؛

-انتشار ظاهرة التعاملات التجارية النقدية بسبب عدم التفعيل الايجابي والفعلي لأنظمة الدفع الالكتروني، فعلى سبيل المثال معظم البطاقات الالكترونية (بطاقات الدفع مابين البنوك) المصدرة أطلق عليها تسمية بطاقات الدفع الالكتروني في حين أنها هي بطاقات تستخدم للسحب فقط وليست للدفع من خلال أجهزة

الصراف الآلي، أما فيما يتعلق ببطاقات الدفع الدولية فهي محدودة الإصدار من البنوك الجزائرية مقارنة بالبطاقات المصدرة على المستوى العالمي؛

-قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي والاستعمال المفرط للموارد البشرية لمعالجة العمليات التجارية؛

-اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية؛

-طريقة تنظيم الوكالات أو طريقة تموضع المكاتب غير ملائمة لأداء المهام الجارية على أحسن وجه، حيث أن تنظيم الوكالات وفقا لمكاتب أمامية وخلفية دون وضع حلقة وصل بينهما يخلق بطئ في التعامل؛

-عدم الدقة في تحديد أهداف وأولويات البنك التسويقية وخاصة فيما يتعلق بالبحث في احتياجات الزبون و توقعاته، بالإضافة إلى ضعف تفويض المهام للعاملين.

5- من حيث حجم السيولة في البنوك:

تعاني البنوك الجزائرية من إشكالية الفائض في السيولة غير الموظفة، وقد برزت هذه الظاهرة تحديدا سنة 2001 بعد ما كانت تعاني البنوك الجزائرية من العكس(العجز في السيولة)

إن نمو حجم السيولة غير الموظفة خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة بوتائر متصاعدة يعتبر خسارة حقيقية للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى اتساع مجالات الاستثمار وتفشي ظاهرة البطالة؛ والجدول الآتي يوضح تطور هذه الفوائض للفترة **(2006- 2013):**

الجدول رقم(04): نمو فوائض السيولة غير الموظفة في البنوك الجزائرية للفترة (2006- 2013)

بالمليار دينار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفائض من السيولة	1612,4	2313,6	2547,7	2061,3	2552,4	3008,3	2952,4	2632,9

المصدر: سليمان ناصر، آدم حديدي، (2015): تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة- أي دور لبنك الجزائر؟-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (العدد 2)، ص 19

من خلال الجدول السابق يتضح لنا جليا النمو المتصاعد للسيولة الغير موظفة في البنوك، التي وصلت ذروتها سنة 2011 ويعود سبب ذلك إلى فوائض الريع البترولي المحققة والتي تنعكس على ثروة الأفراد والمؤسسات مما يزيد في حجم المدخرات و المداخيل وبالتالي حجم الودائع لدى البنوك.

6- تخلف أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك الجزائرية وعدم مسايرتها للتطورات العالمية:

يبرز تخلف النظام المصرفي الجزائري بالنسبة لأنظمة الدفع والاتصال الحديثة في العديد من المظاهر أهمها[28]:

- **ضعف شبكة الاتصالات الالكترونية في البنوك:** بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة في التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسب اعتماد المؤسسات على حلول أو أنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، وهذا العامل كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل. ويعد بنك

الفلاحة والتنمية الريفية (***BADR***) من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر في تطوير هذه الشبكة، فقد قطع شوطًا كبيرًا على مستوى نظام الاتصالات، فهو يمتلك شبكة منها تعم جل مناطق الوطن، وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وإلى وكالاته .

-**غياب استخدام الهاتف في الخدمات المصرفية:** لا تستعمل البنوك الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الثابت أو المحمول، وهذا رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، ورغم العدد الكبير من مشتركي خدمة الهاتف في الجزائر، وهي الشبكة التي يمكن أن تساهم في تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من الزبائن.

-**ضعف استخدام البطاقات البنكية والتأخر في أنظمة الدفع:** رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن البنوك الجزائرية بقيت في منأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية وخاصة المجاورة قد قطعت أشوطًا كبيرة في هذا المجال.

ومن أهم البطاقات المستعملة في الجزائر حاليًا وعلى نطاق محلي أي داخل الوطن، بطاقة الدفع مابين البنوك (***Carte Inter Bancaire CIB***) والتي صدرت عقب إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (***Société d'Automatisation des Transactions Interbancaire et de Monétique SATIM***) في أفريل 1995؛ وتهدف هذه الشركة إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقة مابين البنوك، والتي بدأ العمل بها سنة 1997، وقد أنشأت هذا النظام البنوك العمومية الستة بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة الجزائري، أما الآن فيضم هذا النظام 17عضوًا، فبالإضافة إلى الأعضاء السابقين أصبح يضم9 بنوك خاصة أخرى إضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر؛ وتعمل شركة (***SATIM***) على ضمان السير الحسن لعمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي لكل البنوك المشاركة، بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقات من جميع هذه البنوك، وإجراء عمليات المقاصة بصفقات السحب فيما بينها، كما يعمل على تأمين تبادل التدفقات المالية للإسراع في وتيرة تألية نظم المعلومات والدفع وتعميم الصيرفة الالكترونية في الجزائر؛ لكن وبالرغم من تأسيس شركة (***SATIM***) إلا أن الهدف والنتائج لم تتحقق بالقدر الذي كان مرجوا، نظرًا لتأخر إنجاز عدة مشاريع شراكة مع شركات أجنبية في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى أن بطاقة الدفع مابين البنوك بقيت للسحب فقط ولمدة طويلة رغم أن إنشاءها في الأساس كان من أجل تطوير آليات الدفع الالكتروني في الجزائر، وهذا رغم تجارب محدودة لاستعمالها لدفع بعض الفواتير وبشكل محدود جدًا.

والشكل الآتي يوضح نسب استخدام البطاقات الالكترونية البنكية في المعاملات:

الشكل رقم (01): العمليات المنجزة باستخدام البطاقات الالكترونية في الجزائر

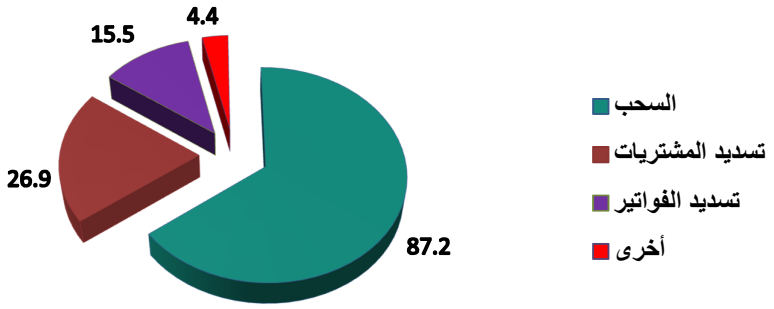

Source : Les Internautes et Le Paiement Electronique en Algérie, p 7 sur le site : http://www.webdialna.com

إن عدد الحسابات البريدية بلغ 14.5 مليون حساب سنة 2012، لكن عدد البطاقات الإلكترونية التي أصدرها بريد الجزائر تصل إلى حوالي 6 ملايين بطاقة (وهي تشكل العدد الأكبر من بطاقات الدفع) وبالتالي فإن عدد البطاقات يشكل أقل من نصف عدد مالكي الحسابات البريدية، وبالنسبة لسنة 2013 وبداية سنة 2014، فقد وصل عدد البطاقات التي أصدرها بريد الجزائر حوالي 7 مليون بطاقة لكن هذا العدد لا يزال بعيدًا عن عدد مالكي الحسابات البريدية والذين يتجاوزون 24 مليون حساب حاليًا.

أما بالنسبة للبطاقات البنكية الدولية فلا يزال عددها قليلا جدًا مقارنة بعدد الحسابات البنكية في الجزائر، وتتمثل خاصة في بطاقة (***Visa***) الدولية التي أصدرتها بعض البنوك العمومية والخاصة إضافة إلى بطاقة (***Master Card***) التي أصدرها بنك الخليج (***AGB***) مؤخرًا، ويعود السبب الرئيسي لقلة إصدار البطاقات البنكية الدولية إلى ندرة أماكن استخدامها في السوق الجزائرية، إذ يقتصر الأمر على بعض الفنادق الفخمة أو بعض شركات الخدمات الخاصة بكبار رجال الأعمال، ومعظم الذين يطلبونها للتعامل بها في الأسفار الخارجية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أهم برامج التحديث والتطوير للنظام المصرفي الجزائري كانت ضمن برنامج " آمسفا" دعم عصرنة القطاع المالي الجزائر (***Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien AMSFA***) الذي طبقته الجزائر في إطار برنامج" ميدا" (***MEDA***) والشراكة مع الاتحاد.

7- من حيث صغير حجم البنوك (من حيث الموجودات):

تعاني البنوك الجزائرية من صغر حجمها مقارنة ببنوك العديد من الدول الأخرى وحتى بنوك دول المنطقة كالإمارات، السعودية، قطر، مصر، الكويت، لبنان، المغرب...الخ [29]؛ هذا إذا قارنا الموجودات المتعلقة بالقطاع البنكي الجزائري ككل بباقي موجودات القطاعات البنكية للدول الأخرى أما إذا قارنا موجودات أكبر بنك جزائري بموجودات أكبر البنوك ضمن القطاعات البنكية لدول أخرى فنجد نفس الملاحظة، أي صغر حجم موجودات أكبر بنك جزائري مقارنة مع حجم أكبر بنك لبلدان أخرى، وعلى

سبيل المثال نأخذ الشكل الآتي الذي يوضح صغر حجم موجودات أكبر بنك جزائري مقارنة مع نظرائه من بعض الدول العربية الأخرى :

الشكل رقم (02): تصنيف أكبر بنك جزائري مقارنة بأكبر البنوك ضمن القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات للفترة (2011-2013) بالمليون دولار

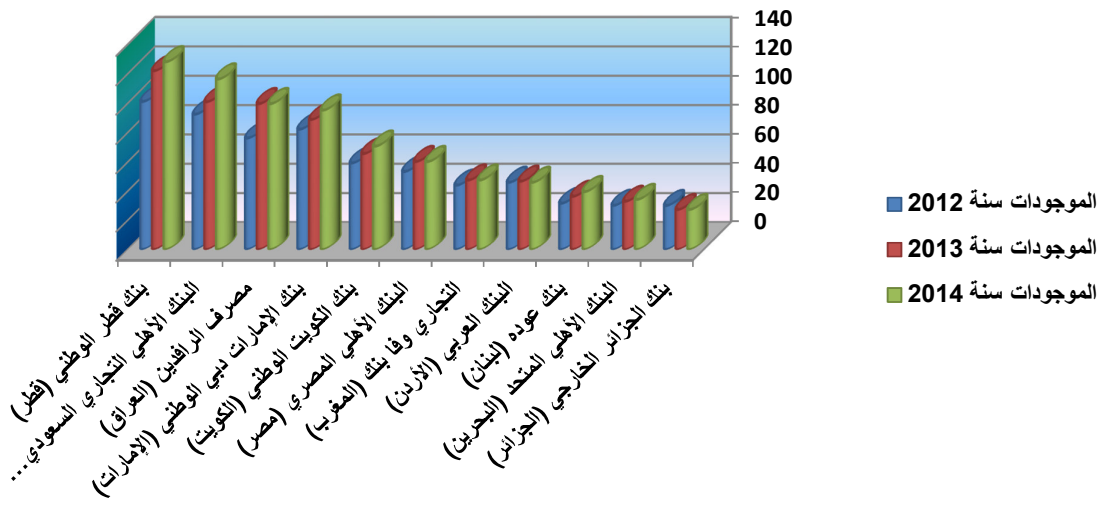

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الدراسات والبحوث المنشورة على موقع اتحاد المصارف العربية: http://www.uabonline.org, consulté le 24/10/2016.

الخاتمة:

إن النظرة الشاملة الغير مطمئنة للبنوك الجزائرية تفرض على أصحاب القرار السعي بجد نحو صياغة إستراتيجية فعالة تخدم هذه البنوك بصفة خاصة وتفعل دورها الاقتصادي التنموي في البلد بصفة عامة، فالدعم المالي الممارس والمستمر للبنوك العمومية- حيث وصل المبلغ المخصص لإعادة رسملة البنوك العمومية 42 مليار دينار سنة 2016، وهو ما يساهم أساسا في تطهير ديونها قبل الدعم لأصولها أو زيادة مواردها [30]- يمكن أن يمنح الطمأنينة في قلوب الكثير من المسؤولين، لكن إلى متى يبقى هذا الدعم الذي يغطي أعين أصحاب القرار عن اتخاذ التدابير العلمية السليمة و الملائمة في التسيير للرقي بقطاعنا البنكي وليس التغطية والتستر على عيوبه خوفا من فضيحة الإفلاس؟، إن هذا الدعم شجع بطريقة غير مباشرة على تفشي ظاهرة الاختلاسات التي تشهدها البنوك الجزائرية وتحديدا وكالاتها، فالواقع الذي يعيشه القطاع البنكي الجزائري يدل على حقيقة واحدة وهي وجوب إعادة هيكلته بطريقة تضمن إعادة هيكلة جوانبه التشريعية بصفة أساسية ثم التنظيمية والإدارية فالرقابية قبل التفكير في الدعم المالي وفقط، لأن هذا الدعم لن يؤدي إلا إلى تبذير المالي العام بسبب سوء التسيير.

كما أن الواقع التنافسي للبنوك الجزائرية يفرض على أصحاب القرار وقف الامتيازات الممنوحة للبنوك العمومية وتهيئة الظروف الملائمة لإتباع أساليب عقلانية تدعم موقفها التنافسي.

إن البنوك الجزائرية لن تجد مكانا لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية التي ستجد الحرية في دخول السوق الجزائري خاصة بعد التسهيلات والإصلاحات التشريعية التي تشجع على الاستثمار

الأجنبي المباشر، وهذا يفرض على بنوكنا الوطنية التفكير بجدية في أحد البدائل الإستراتيجية الآتية لدعم موقفها التنافسي:

- إستراتيجية التكلفة (الريادة من خلال التكلفة والمنافسة السعرية)؛
- إستراتيجية التركيز (الريادة من خلال التخصيص)؛
- إستراتيجية التمايز (الريادة من خلال التفرد)؛
- إستراتيجية الإبداع، الابتكار والتحسين؛
- إستراتيجية تنمية وإدارة الموارد البشرية؛
- إستراتيجية التحالف(الاندماج البنكي، الاستحواذ، الشراكات...)؛
- تبني استراتيجية فعالة لحوكمة القطاع البنكي على كل المستويات، المحاسبية منها والبشرية والادارية...الخ.

الإحالات والمراجع:

[1] – عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، (2004): العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف–نظرة شمولية–، **الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية** المنعقد يومي 14و15 ديسمبر 2004، **كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص 490.

[2] *La loi n° 62-144 portant création et fixant les statuts de la Banque centrale d'Algérie, sur le site internet :http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist1.htm.*

[3]– آيت عكاش سمير، (2013): **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، ص 174.

[4]– علي بودلال ، محمد سعيداني ، (2005): فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، **الملتقى الوطني الأول لإصلاح المنظومة المصرفية** المنعقد في ماي 2005، **كلية العلوم الاقتصادية**، جامعة جيجل، الجزائر، ص 4.

[5]– مليكة زغيب، حياة نجار، (2001):النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية– تطور وتحديات– ، **الملتقى الوطني للنظام المصرفي الجزائري** المنعقد يومي 5و6 نوفمبر، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة قالمة، الجزائر، ص 46.

[6] –*Ammour Ben Halima, (2001): Le Système Bancaire Algérien, 2eme Edition, DAHLAB: Alger, pp 23-25.*

[7] -*http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist1.htm:05/05/2015.*

[8] -*KPMG, (2012) : Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, P5 (https://www.kpmg.com/Africa/en/KPMG-in-Africa/Documents/Algeria%20Banking%20Guide.PDF:05/05/2015)*

[9] –آسيا قاسيمي، (2015): **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص 80.

[10]- *C.Bia, (2006): Les réformes monétaires et financières et leur impact sur l'entreprise algérienne, Revue d'économie et Statistique Appliquées, (N=06), Editée Par L'I.N.P.S.*

[11]– بطاهر علي، (2006): **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،ص ص 153– 163.

[12]– *Salima Rekiba,(2016), Le Système Bancaire Algérien-Etat T Des Lieux, Degré De Libéralisation Et Problèmes D'inadaptation Avec Les Règles De L'AGCS-, **Communication Science & technologie**, (vol 16), École Nationale Polytechnique d'Oran, l'Algérie, p 124.*

[13]– للمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

- حياة نجار، (2014): **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل– دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 233–239.

-Salima Rekiba, op cit, p 125.

[14]– للإطلاع يرجى العودة إلى المقرر رقم 18-01 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1439، الموافق لـ 02 جانفي 2018، الذي يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، (المادة الوحيدة: الملحق الأول، الملحق الثاني)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 28 جانفي 2018، ص27.

[15] -http://www.bank-of-algeria.dz

[16]– *Le même site internet*.

[17]– اتحاد المصارف العربية، من الموقع الالكتروني: consulté le 23/05/2016 .http://www.uabonline.org

[18]– الموقع الاقتصادي الإخباري الجزائري" إيكو ألجيريا "، من الموقع: consulté le:*20/09/2016*. www.eco-algeria.com

[19]– سليمان ناصر، (2005): النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، **الملتقى الدولي للإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة – واقع وتحديات**– المنعقد يومي 6 و 7 جوان 2005، **الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية**، المكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر، ص 5.

[20]– سليمان ناصر، (2006): تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية – الأسلوب والمبررات–، **الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية** المنعقد يومي 17 و18 أفريل 2006، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 8.

[21]– سليمان ناصر، (2006): تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية – الأسلوب والمبررات–، المصدر سبق ذكره، ص 11

[22]– عامر بشير بن عبد العزيز، (2012): **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك– دراسة حالة الجزائر**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 163.

[23]– عبد الرزاق حميدي، (2014): **أثر إدارة الجودة الشاملة في تطوير تنافسية البنوك– مع الإشارة لحالة الجزائر**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ،339.

[24]– المصدر نفسه، ص 340.

[25] -*Benzai Yassine, (2016) : **Mesure de l'Efficience des Banques Commerciales Algériennes par les Méthodes Paramétriques et Non Paramétriques**, Thèse De Doctorat, Faculté Des Sciences Economiques, De Gestion Et Sciences Commerciales, Université Abou Bakr Belkaied ,Tlemcen, L'Algérie, pp 185-186*

[26]– سليمان ناصر،(2006) : تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية، المصدر سبق ذكره، ص 3.

[27]– للمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

- عبد الرزاق حميدي، المصدر سبق ذكره، ص
- عامر بشير بن عبد العزيز، ص 164.

سليمان ناصر،(2006) : تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية، المصدر سبق ذكره، ص 12.

[28]– سليمان ناصر، آدم حديدي، (2015): تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة– أي دور لبنك الجزائر؟–، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية** (العدد 2)، ص 17-18.

[29]– للمزيد من التفاصيل أنظر الاحصائيات المنشورة على موقع صندوق النقد العربي:
http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports//%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%A consulté le *24/10/2016* .*D%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A%D8%A9.pdf*

[30]– الموقع الاقتصادي الإخباري الجزائري" إيكو ألجيريا "، من الموقع:consulté le 20/09/2016: www.eco-algeria.com